مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

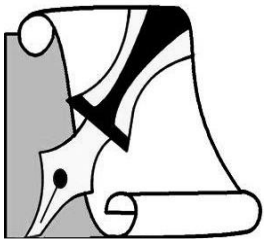

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تركزت الأنظار في الفترة القريبة الماضية على إنعاش الملف الحكومي فجأة ومن دون مقدمات ليسارع رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي إلى زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون في بعبدا ليبحث معه الملف الحكومي.

لكن مع مرور الجلسات استنادا الى التجارب كلها منذ شهر حزيران الماضي، بات ثابتا أن الملف الحكومي محكوم بقرار يبقيه في دائرة ملهاة مملة، تسير في محاذاته لقاءات متقطعة بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، أشبه ما تكون باللقاء التذكيري لهما بأنهما شريكان في تأليف الحكومة، وشريكان أيضا في عدم تأليفها على ما هو حاصل حاليا في المراوحة المستمرة في مربع السلبية وتعطيل التأليف.

ومن ناحية عون فإن أوساطه تقر بأن لا تقدم والرئيس المكلف غير جدي في التأليف. علما أن إعادة ميقاتي تحريك الملف الحكومي بشكل مفاجئ طرحت علامات استفهام عن الأسباب التي دفعته إلى العودة من رحلة الاستجمام في الخارج، رغم أن القوى السياسية المعنية بتأليف الحكومة لم تكن في جو أي تطورات، مع استغراب حراك ميقاتي مع أن لا عوامل جديدة دخلت على الخط. فيما تقول مصادر متابعة إن ميقاتي لمس أخيرا عدم وجود ضغط دولي لتأليف الحكومة أو انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما يعني أن احتمالات الفراغ صارت كبيرة وهذا ما يفقده إمكانية إدارة البلاد من خلال حكومته كونها حكومة تصريف أعمال، لا سيما أن الاستناد إلى فتوى دستورية ملتبسة يتيح للفريق المقابل الاستناد إلى فتاوى مشابهة طالما أن الالتباس سيد الموقف.

غير أن حصيلة ورشة تذليل التعقيدات التي أطلقها رئيس الحكومة المكلف أخيرا لا تبدو مبشرة. فكل الطروحات، وأبرزها إدخال ستة وزراء دولة يمثلون الأطراف السياسية إلى الحكومة تسقطها الفيتوات، تماما كما حدث مع اقتراح تغيير وزيرين من حصة الرئيس عون، يصر الأخير على أن يسميهما بينما يطالب ميقاتي بأن يكون شريكا في التسمية.

ومن الواضح أن شد الحبال حول الحكومة انتقل من الخلاف على الحقائب والحصص إلى خلاف على من يدير الفراغ في حال تعذر الانتخابات، وأي حكومة سترث صلاحيات رئيس الجمهورية. وهو ما انعكس تصعيدا كبيرا في الخطاب السياسي مع شن الاعلام الموالي لميقاتي هجوما على رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، واصفا إياه بالحرتقجي الذي يُخرب التفاهمات، ويحشر أنفه في ما لا يعنيه دستوريا وقانونيا.

لكن من ناحية عون فإنه يؤكد ان الرئيس المكلف ملزم بمهلة معقولة للتشكيل وفق الاجتهاد كواجب وطني ودستوري، فكيف لحكومة اعتبرت مستقيلة مع بدء ولاية مجلس النواب أن تمارس صلاحيات رئاسية في حال خلو سدّة الرئاسة؟

ولا تقف الخلافات حول الحكومة عند بعبدا والسراي، بل تنسحب على بقية القوى. ورغم ما سُرب إعلاميا عن إحجام رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط عن تسمية بديل درزي للوزير الحالي عصام شرف الدين، فإن البعض المقرب منه يشير الى انه لن يتنازل عن حقه في استثمار ما يعتبره انتصارا نيابيا، بعد خسارة خصومه اللدودين في الجبل، وهو يُصر على أن تكون الحصة الحكومية الدرزية كاملة له، وإذا لم يُسم البديل عن شرف الدين فإن الأكيد أن أي اسم آخر لا يمكن أن يمر من دون أن يوافق عليه.

في كل الأحوال بات مؤكدا مع فشل اللقاء الرابع بين عون وميقاتي أن الباب مقفل نهائيا على حكومة جديدة، في ظل الاختلاف الجوهري بين الشريكين وعزف كل منهما لموّاله في ما خص هذه الحكومة، وقرارهما غير المعلن بعدم التنازل لبعضهما البعض وبناء مساحة تفاهم مشتركة على تشكيلة وزارية تدير فترة الشهرين الفاصلة عن انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، وكذلك فترة ما بعد انتهاء الولاية، فيما لو تعذّر انتخاب رئيس جديد للجمهورية ضمن مهلة الستين يوما التي تبدأ بعد أقل من أسبوع (حتى كتابة هذه الأسطر).

وهو، أي تعذّر انتخاب رئيس، أمر بات شبه مؤكد، وأن الفراغ في سدة الرئاسة هو عنوان مرحلة ما بعد 31 تشرين الأول المقبل، وإلى أجل غير مسمى في ظل استحالة العثور على رئيس جديد في حقل التناقضات السياسية الداخلية.

وفي العودة إلى اللقاء الرابع الأخير بين عون وميقاتي في القصر الجمهوري، وكما كان متوقعا وحسب مصادر مواكبة، بقي كلاهما متمترساً خلف طروحاته التي يعتبرها كل منهما المعبر الالزامي لصدور مراسيم الحكومة. فرئيس الجمهورية المتحفظ اساسا على تشكيلة ميقاتي التي قدمها له بعد تأليفه، إضافة الى رفضه تشكيلة تبدو ان التعديلات المقترحة فيها تستهدف طرفا بعينه، يصرّ على تطعيم الحكومة الجديدة بستة وزراء دولة سياسيين بما يرفع عدد الحكومة الى ثلاثين وزيرا، في مقابل اصرار الرئيس المكلف على تشكيلته التي قدمها مع تعديل طفيف فيها يتناول تحديدا تغيير وزيري الاقتصاد امين سلام والمهجرين عصام شرف الدين وإبقاء الحكومة بحجمها الحالي من 24 وزيرا.

على أن الأمر الذي بقي من دون توضيح هو أنه بتغيير الوزيرين، من سيُسميهما؟ وضمن هذا التباعد، عقد اللقاء القصير بين عون وميقاتي، وانتهى إلى ما كان متوقعا منه، أي إلى لا نتيجة إيجابية، بما أوحى وكأن هذا اللقاء هو الاخير بينهما على هذا الصعيد. وغادر الرئيس المكلف قصر بعبدا، من دون تصريح، ومن دون أن يعكس أي ايجابية. على أن اللافت للانتباه هو أن بعض المحطات نسبت إلى الرئيس المكلف قوله بعد اللقاء للبحث صلة. وهو ما نفاه المكتب الاعلامي لميقاتي. ويَشي ذلك بأن جهود التأليف ما زالت ثابتة في مربع الفشل.

وبتقاطع معلومات أكثر من مصدر مواكب، أكد هؤلاء ان لا جديد يُبنى عليه حتى الآن، ونقاط الخلاف المعلومة ما زالت قائمة بين عون وميقاتي. وفي مجمل الحال، منسوب التشاؤم ما يزال الاعلى حتى الآن، الا ان ذلك لا يعني ان الباب مغلق نهائيا على إمكان التفاهم في اي لحظة. والمشاورات ستستمر، واللقاءات ستتابع ولكن حتى الآن ليست في اليد أي معطيات ايجابية يُبنى عليها.

واللافت في موازاة فشل عون وميقاتي في التفاهم على حكومة، بروز ممهدات سجال صاخب لمرحلة ما بعد انتهاء ولاية الرئيس عون ودور حكومة تصريف الأعمال وصلاحياتها في ادارة مرحلة الفراغ الرئاسي.

ويبدو جليا أن الفريق السياسي المحسوب على رئيس الجمهورية يستعجل تأليف الحكومة. حتى

أن بعض الاصوات ضمن هذا الفريق طرحت أن ينزع رئيس الجمهورية التكليف من الرئيس المكلف، وتكليف شخصية جديدة تشكيل الحكومة. والدافع إلى ذلك أن حكومة تصريف الأعمال التي يترأسها ميقاتي لا تتمتع بأي صلاحية تجيز لها ان تناط بها صلاحيات رئيس الجمهورية فيما لو انقضت الولاية الرئاسية ولم ينتخب رئيس جديد للبلاد. إذ إن الصلاحيات الرئاسية تناط بحكومة كاملة الصلاحيات والمواصفات، وليس بحكومة فاقدة لها. وحكومة تصريف الاعمال حكومة لا وجود لها، وبالتالي لا يمكن ان تناط اي صلاحيات رئاسية او غير رئاسية بشيء غير موجود.

على أن الصورة في المقابل مختلفة بالكامل، فمصادر ميقاتي تؤكد أن أي كلام عن نزع التكليف من الرئيس المكلف هرطقة، وكلام بلا أي مفاعيل ولا قيمة له على الاطلاق. ومن يطرح هذا الأمر إما هو جاهل بالدستور، أو يتعمد القفز فوق الدستور من خلفيات انفعالية لا اكثر.

وتشدد على أن الرئيس المكلف عازم على تأليف الحكومة، وسبق له ان قدم تشكيلة للحكومة الى رئيس الجمهورية، وسعى الى تدوير زوايا الاختلاف حول بعض مضامينها، وبالتالي الكرة ليست في ملعبه. بل في ملعب من يصطنع العقبات ويبذل جهودا خارقة لإفشال التأليف، مشيرة هنا الى الهجومات المتتالية للتيار الوطني الحر ورئيسه النائب جبران باسيل والاتهامات الباطلة في مضمونها ضد الرئيس المكلف، والمريبة في توقيتها وتزامنها مع جهود التأليف، حيث انها كلها تصب في خانة تعطيل التأليف.

يقول مؤيدو وجهة النظر هذه ان حكومة تصريف الاعمال ليست حكومة منعدمة الوجود، بل هي حكومة موجودة. وبالتالي اذا ما انتهت ولاية الرئيس عون من دون انتخاب رئيس للجمهورية، فحكومة تصريف الاعمال هي التي سترث صلاحيات رئيس الجمهورية الى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وستقوم بدورها كاملا لتحيط مرحلة الفراغ الرئاسي بكل مسؤولية.

في كل الأحوال ومع اقتراب عقارب الساعة من تاريخ انتهاء ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون في 31 تشرين الأول المقبل، كثرت الأقاويل والتحليلات والتسريبات الإعلامية والأسئلة

حول ما اذا كان عون سيترك مقره في بعبدا أم لا. وهو أمر يتكرر دوما مع انتهاء ولاية رئيس للجمهورية.

يقارن البعض بين الوضع اليوم وذاك العام 1988 حين تولى عون رئاسة الحكومة العسكرية بعد ان تعذر الوصول الى رئيس حكومة مدني على أثر انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وتعذر انتخاب رئيس للجمهورية.

وقد استمر عون حينها في منصبه لأكثر من عامين، ولو إسميا بعد ان حوصر في بعبدا ثم حسم الغطاء الدولي لعملية سورية لبنانية في 13 تشرين الاول 1990، دشنت زمن اتفاق الطائف.

لكن ظروف اليوم مختلفة عن السابق الذي كان هناك ما يبرره بنظر المقربين من بعبدا، ففي العام 1988 كان عون رئيس الحكومة الشرعي في المنطقة الشرقية في وجه سليم الحص رئيس الحكومة الفعليّ في المنطقة الغربية، بينما لا مجال للمقارنة اليوم مع واقع سياسي يريد عون قبل غيره الخلاص منه.

وبذلك يصبح بقاء عون في بعبدا غير حقيقي لا من قريب ولا من بعيد فهو لن يبقى دقيقة واحدة بعد 31 تشرين الاول لا بل قد يترك قصر بعبدا قبل نيف من انتهاء مدته فيه. وحسب أحد المقربين من العهد فإن كل هذه الفتاوى هي بدع توجه للتضليل و"للحرتقة" على رئيس الجمهورية الذي كان اصدر نفيا قاطعا في هذا الموضوع ولأكثر من مرة، مؤكدا بأنه سيغادر بعد انتهاء ولايته، وهو لا يستطيع ان يستمر في اصدار هذا النفي كلما أحب احدهم الهجوم عليه إعلاميا من هذا الباب.

والحال أنه في السياسة فإن مكونات التمديد غير موجودة مثلما أن النية غير موجودة، كما أن لا نص دستوريا واضحا لذلك. وهمّ رئيس الجمهورية منصب على أمرين: أولهما تأليف حكومة في أسرع وقت ممكن تنال ثقة مجلس النواب لتتصدى للتحديات التي تفرضها المرحلة الاقتصادية والاجتماعية والمالية في موازاة مواكبة استحقاق ترسيم الحدود بأسرع وقت. وللتحوط أيضا اذا لم

يتم انتخاب رئيس جديد ضمن المدة الدستورية تحسبا للفراغ حتى تكون حاضرة لتولي صلاحيات رئيس الجمهورية بالوكالة.

ثانيهما تسهيل وتشجيع عملية انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة الدستورية كون البلد لا يحتمل الفراغ. علما بأن وضع الفراغ اليوم لا يشبه سابقه الاخير في 2014، كون لبنان غارق في أكبر أزمة اقتصادية له منذ تأسيسه.

يشير هؤلاء الى ان الاستفاقة المفاجئة للرئيس نجيب ميقاتي تدل وكأن إشارة خارجية وردت له بالتأليف إلتقطها تحسبا للشغور في سدة الرئاسة. وربما ربطا باحتمال ان عدم وجود حكومة عاملة سيؤدي الى غياب المرجعية الداخلية القادرة على مواكبة المفاوضات غير المباشرة مع العدو الاسرائيلي وترسيم الحدود، وهذا الأمر سيؤدي الى عرقلة الترسيم الى أجل غير محدد وهو الذي بات يعني الكثيرين في الداخل والخارج.

ثمة أمر هام آخر يتعلق بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي. ففي حال عدم وجود مرجعية داخلية تستطيع مواكبة التفاوض معه، قد ينسحب من التفاوض ما سيؤدي الى تأزم كبير في الاوضاع خصوصا ان العملة الوطنية تشهد اهتزازا متأصلا والأزمات الاجتماعية والخدماتية والمالية والاقتصادية والوطنية تتراكم. وهذا يفسر استفاقة ميقاتي وهذه الاشارة قد تكون صدرت أيضا عن الثنائي حزب الله وحركة أمل، وكان خطاب الأمين العام لحزب الله السيد نصر الله قبل ايام قليلة واضحا والاول من نوعه بهذه المباشرة حول ضرورة تأليف الحكومة.

يشير هؤلاء الى رغبة أوروبية، لا سيما فرنسية، وأميركية الاشارة الصادرة للتأليف تحوطا للفراغ الرئاسي في ظل الحاجة الى مرجعية داخلية لمواكبة أيضا موضوع النازحين السوريين.

لكن هذا الامر يتطلب حكما الالتزام بمعايير موحدة في عملية التأليف من دون صيف وشتاء تحت سقف واحد ومن دون استنسابية في التعامل مع الكتل والطوائف حتى تجد مسودة التشكيلة قبولا لدى رئيس الجمهورية حتى يصدر مرسوم التأليف، حسب وجهة النظر هذه.

ولجهة فريق الرئيس عون فلا يبدو قلقا من مسار الامور قبل أسابيع على انتهاء الولاية الرئاسية.

ومن ناحية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل فحظوظه ليست مستحيلة في السياسة، لكنه يخوض حكما المعركة الرئاسية لجهة بروفايل ثم هوية رئيس الجمهورية المقبل.

المقربون من هذه الاجواء يشيرون الى ان احتمال من اثنين: إما رئيس من الكتلتين الكبريين مسيحيا، كتلة لبنان القوي أي التيار الوطني الحر، وكتلة الجمهورية القوية أي القوات اللبنانية، أي من إحداهما أو مدعوما من إحداهما او من كليهما، ولا حل آخر!

هي نظرة طويلة الأمد تقارب الاستحقاق بعد مدة زمنية ليست بقريبة وثمة من يؤكد ان الجانبين، على رغم كل السعار بينهما وعدم القدرة اليوم على الاتفاق على مرشح، فهما قد يتفقان على منع وصول مرشح ما مثل رئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

يؤكد هؤلاء ان أي مرشح لن يصل الى سدة الرئاسة من دون موافقة باسيل الذي يحتفظ بالفيتو علما بأن حزب الله لم يقدم تعهدا لفرنجية بهذا الخصوص، والامر لا يشابه إطلاقا التعهد الذي قدمه الحزب لعون قبلها.

هنا كان من الملاحظ ان رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع رفع السقف كثيرا بالذهاب الى مرشح مواجهة يقول اخصامه انه قام بذلك لأنه لم يتلق دعما خارجيا، سعوديا تحديدا، لترشحه. بينما يشير البعض الآخر الى ان رفع السقف هذا سببه التوصل الى تسوية مستقبلية على مرشح تسووي.

ولناحية باسيل، فهو رافض حتى اللحظة لفرنجية، إلا في حال بروز بعد فترة معطيات تفيد بأن هذا الترشيح يحمل معادلات واهداف وبرنامج وتوازنات في الحكم وضمانات تقود الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي والاداري الاجتماعي والمالي في البلاد من جهة، وتعزيز الدور المسيحي بالسلطة من جهة ثانية ما يضمن التوازن المسيحي الاسلامي بأفضل صوره. وهو ما يعني بكلام آخر ان حظوظ فرنجية صعبة جدا اليوم لناحية الموافقة عليه من قبل عون وباسيل الذي سيكون كمن يطلق النار على قدميه إذا مضى بترشيح فرنجية الرافض من ناحيته فرض شروط عونية عليه.

وبذلك فإذا دعمت احدى الكتلتين المسيحيتين الكبريين مرشحا ما فيصبح حينئذ ممتلكا لشرعية مسيحية وإن كان بالإعارة. أما لناحية حظوظ قائد الجيش جوزف عون، فهو مرفوض من العهد ويحتاج الى تعديل دستوري كونه يجب ان ينهي ولايته أو ان يستقيل قبل سنتين وان ينقطع عن العمل قبل انتخابه، ما يعني ان العهد غير قابل على الاطلاق بالفتاوى الدستورية المجيزة لجوزف عون الحلول رئيسا بعد انتهاء الولاية الرئاسية في 31 تشرين الاول المقبل ومنها فتوى الخبير الدستوري بهيج طبارة.

في هذه الأثناء طُرح سؤال حول نية فريق المقاومة فرض رئيس للجمهورية ينتمي الى محوره وذلك انطلاقا من عدم تقديم حزب الله اي تعهد من هذا القبيل لفرنجية.

في السابق تمكن الحزب من منع أي مرشح غير عون من الوصول. لكن تم بعدها ايضا القبول بالأخير من التيار المسيحي الثاني حينها على الساحة أي القوات اللبنانية مع اتفاق معراب. كذلك بعد ترشيح سنيّ رسمي له من قبل زعيم الشارع السني رئيس تيار المستقبل سعد الحريري (وموافقة سعودية)، إضافة إلى عدم ممانعة القطب الدرزي وليد جنبلاط وتغاضي الحليف الشيعي للحزب نبيه بري ولو على مضض.

حينها ساعد الوقت المستقطع الأميركي قبيل الانتخابات التي أودت بالديموقراطيين، وبداية التحول في المنطقة لا سيما في سوريا وقبلها في العراق حيث تم ضرب تنظيم داعش من قبل حلفاء الإيرانيين، ما تقاطع محليا مع حاجة مسيحية لبنانية للخروج من حال الإحباط المستمر منذ دولة الطائف وتلقي عون دعما أوروبيا وفاتيكانيا..

وهو تعهد صدر بسبب عوامل كثيرة أهمها وقوف عون مع الحزب في الصراع في وجه إسرائيل، إضافة الى تعزيز وثيقة التفاهم الموقعة مع الحزب والتي كان يفترض ان تشكل مشروعا في الحكم، ناهيك عن رغبة الحزب في تعزيز التقارب مع الشارع المسيحي الذي كان عون، زعيم التيار الوطني الحر حينها، يتصدره.

ولافتقاد فرنجية لهذا التعهد دلالاته الهامة، حسب متابعين للشأن الرئاسي، أولها أن الحزب لا يريد خوض معركة رئاسية قبل انبلاج فجر جديد في المنطقة ووضوح توجه المفاوضات النووية، إضافة الى معرفة مصير ترسيم الحدود البحرية بعيدا عن تفاؤل غير مبني على وقائع لا يريد الحزب شرعنتها لعدم اتهامه بعد ذلك بعرقلة المفاوضات، وما يستتبع ذلك من تهدئة أو تصعيد وصولا إلى حرب.

كما أن لا مصلحة للحزب بحرق إسم فرنجية وطرحه من الآن، خاصة وان فرنجية تعرض لانتكاسة انتخابية وبات نفوذه مقتصرا على نائب واحد فعليا، بينما ستعارض وصوله غالبية مسيحية شبه كاسحة في خارطة المجلس الجديد الذي جاء بأقليات كبرى تتطلب الرئاسة تسويان معها.

سيفتح رئيس محوري الباب أمام موجة جديدة من الانقسامات داخليا وخارجيا في بلد يحتاج الى رئيس جمهورية منفتح على الخارج يوفر الثقة لجلب الطمأنينة الدولية والعربية كخطوة أولى على الاستقرار، أولا، وجلب المساعدات الاقتصادية والمالية، ثانيا.

باختصار البلاد تحتاج إلى رئيس يدرك كيفية الخروج الاقتصادي من أكبر أزمة إقتصادية من نوعها منذ نشوء الكيان اللبناني، قادر على محاورة الخارج والتواصل في الداخلي مع رئيس للحكومة غير متطرف.

ثمة من يشير من هؤلاء المتابعين إلى أن انتخابات الرئاسة ليست نهاية المطاف بل خطوة اولى على طريق تفاهم عام في اطار رزمة كاملة للحل داخلية وخارجية، يشمل رئاسة الجمهورية والحكومة مناسب للمرحلة المقبلة.

وبذلك فإن نظرية الرئيس القوي باتت خلفنا لصالح رئيس توافقي (تعبير أدق من الرئيس الوسطي) قادر على ان يكون نقطة الوصل مع الجميع وغير صدامي نتيجة كونه الأقوى شعبيا.

وفي انتظار ذلك سيكون البلد على موعد مع ثمن باهظ لدفعه نتيجة فراغ ليس مشابها للفراغين الحكوميين السابقين بعد ولايتي الرئيس إميل لحود (الممدة) وميشال سليمان، حين كان لبنان ما زال قادرا على تحمل وزر فراغ يبدو اليوم أيضا طويلا.